ميفك كابيتال
MEFIC Capital

نظرة على الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية للربع الثاني ٢٠١٨م

أكتوبر ٢٠١٨م

نظرة موجزة: قراءة ما بين السطور لتقرير الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني ٢٠١٨م

هاتف: 6666 218 11 966+ | فاكس: 6668 218 11 966+ | الرقم المجاني: 63342-12-800 | 7758 طريق الملك فهد- العليا
مكتب رقم 1- الرياض 12333 المملكة العربية السعودية | www.mefic.com.sa | ترخيص هيئة السوق المالية: 37-06029
س.ت: 1010237038 عضوية الغرفة التجارية: 184700 MEFIC Capital MEFIC @mefic

الملخص التنفيذي والنظرة

الملخص التنفيذي

أهم النقاط الأساسية من تقرير الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني ٢٠١٨م:

- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية في الربع الثاني ٢٠١٨م عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١,٦٪ إلى ٦٣٩,٢ مليار ريال سعودي مقابل ٦٢٩,١ مليار ريال سعودي في الربع الأول ٢٠١٧م. انخفض الناتج المحلي الإجمالي عن الربع السابق بنسبة ١,٣٪.
- حقق الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي نموا بنسبة ١,٣٪ عن الربع المماثل من العام السابق إلى ٢٧٩,٠ مليار ريال سعودي. ساهم القطاع بحوالي ٤٣,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في الربع الثاني ٢٠١٨م، أقل قليلا من ٤٣,٨٪ في الربع الأول ٢٠١٨م، لكن أعلى من ٤٢,٢٪ في الربع الثاني ٢٠١٧م.
- بلغ الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ٣٥٦,٩ مليار ريال سعودي، ارتفاع ٢,٤٪ عن الربع المماثل من العام السابق.
- نمو كبير في الربع الثاني عن الربع المماثل من العام السابق لكل من قطاعات الخدمات الحكومية (ارتفاع ٤,٨٪)، التمويل، التأمين، إدارة وتطوير العقارات وخدمات الأعمال (ارتفاع ٤,٣٪) والصناعات التحويلية (ارتفاع ٣,٢٪).
- تراجع قطاعات كل من التشييد والبناء والتجزئة والضيافة بنسب ٣,٢٪ و٠,٥٪ على التوالي.

نظرة على الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني ٢٠١٨

تعافى اقتصاد المملكة العربية السعودية خلال النصف الأول ٢٠١٨م، حيث جاء ذلك بعد الانخفاض في العام السابق، والذي يعتبر أول انخفاض على مدى فترة ثماني سنوات. كان الانخفاض في العام السابق نتيجة تراجع أسعار النفط والالتزام في اتفاقية تخفيض الإنتاج. نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الربع الثاني ٢٠١٨م بمعدل ١,٦٪عن الربع المماثل من العام السابق ليصل إلى ٦٣٩,٢ مليار ريال سعودي بعد نمو بمعدل ١,٢٪ خلال الربع الأول ٢٠١٨م عن الربع المماثل من العام السابق. استمر ارتفاع إيرادات المملكة العربية السعودية من النفط بعد استيفاء التزاماتها باتفاقية خفض الإنتاج من منظمة أوبك والذي بدأ مع بداية العام الحالي. استمر ارتفاع أسعار النفط خلال العام مما دعم أيضا الإيرادات النفطية، حيث أدت إلى ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ١,٣٪ خلال الربع الثاني ٢٠١٨م مقارنة بالربع المماثل من العام السابق (الربع الثاني ٢٠١٧: انكماش ١,٥٪ مقارنة بالربع المماثل من العام السابق). تراوح متوسط أسعار خام برنت خلال الربع الثاني ٢٠١٨ حول ٧٧,١ دولار أمريكي من ٦٨,٤ دولار أمريكي للبرميل في الربع السابق ومن ٥٠,١ دولار أمريكي في الربع الثاني ٢٠١٧. نما القطاع غير النفطي، والذي شكل ٥٥,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني، بمعدل ٢,٤٪ عن الربع الثاني ٢٠١٧ ليصل إلى ٣٥٦,٩ مليار ريال سعودي (نمو في الربع الثاني ٢٠١٧ بمعدل ٠,٤٪ مقارنة بالربع المماثل من العام السابق)، وذلك بدعم من توسع الإنفاق الحكومي. اتسع الإنفاق في الربع الثاني ٢٠١٨ بمعدل ٣٣,٥٪ مقارنة بالربع المماثل من العام السابق وبمعدل ٤٠,١٪ عن الربع السابق. نمو قوي في الخدمات الحكومية (نمو بأكثر من ٤,٨٪ عن الربع المماثل من العام السابق)، البنوك والتأمين والعقار وخدمات الأعمال (نمو بأكثر من ٤,٨٣٪) والتصنيع (نمو بأكثر من ٣,٢٪ خلال نفس فترة المقارنة)، مما ساهم في نمو القطاع غير النفطي.

الشكل ١: نمو الناتج المحلي الإجمالي الربع سنوي(٪)

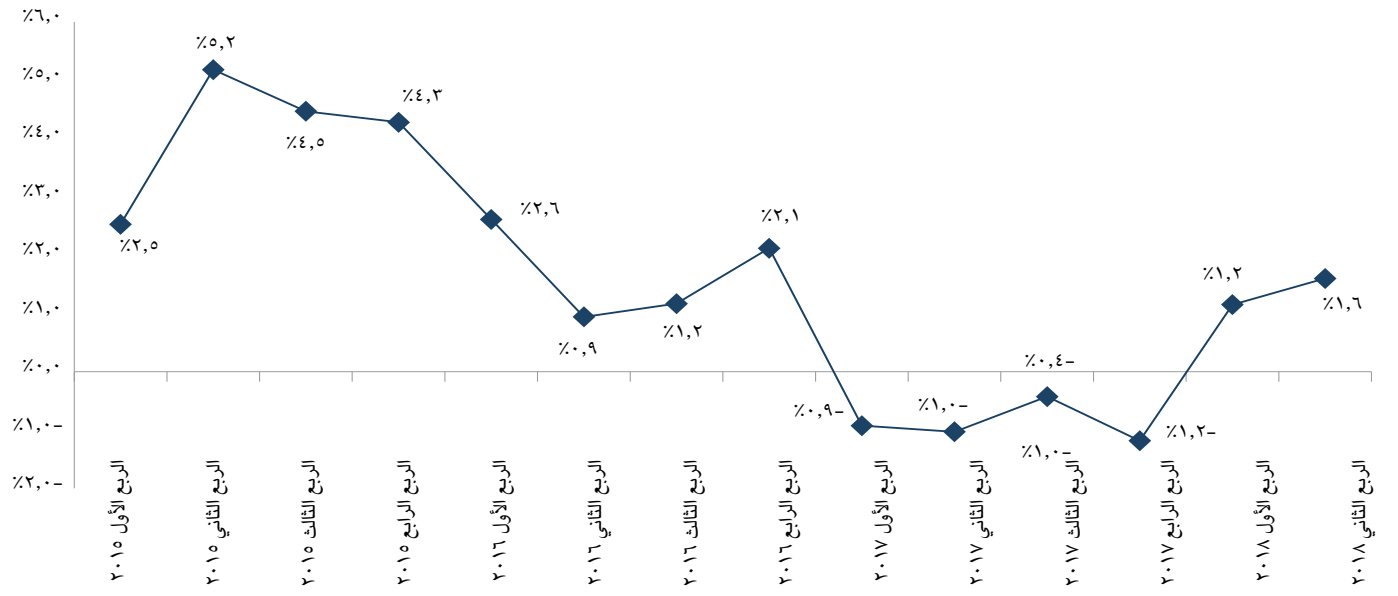

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بمعدل ١,٣٪ عن الربع المماثل من العام السابق

ارتفعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ١,٣٪ خلال الربع الثاني ٢٠١٨م عن الربع المماثل من العام السابق لتصل إلى ٢٧٩,٠ مليار ريال سعودي مقارنة بمساهمة بلغت ٢٧٥,٤ مليار ريال سعودي في الربع الثاني ٢٠١٧م. تراجع اعتماد المملكة العربية السعودية على القطاع النفطي قليلا لتصل مساهمته إلى ما يقارب ٤٣,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في الربع الثاني ٢٠١٨م من ٤٣,٨٪ في الربع الثاني ٢٠١٧م. شكل استمرار التحسن في أسعار النفط والإنتاج دعما لقطاع النفط السعودي خلال الربع الثاني ٢٠١٨م. تراوح متوسط أسعار خام برنت خلال الربع الثاني ٢٠١٨م حول ٧٧,١ دولار أمريكي بمقارنة بمتوسط سعر ٦٨,٤ دولار أمريكي للبرميل في الربع السابق ومن ٥٠,١ دولار أمريكي في الربع المماثل من العام السابق. بلغ متوسط إنتاج المملكة من النفط إلى ١٠,٠٧ مليون برميل يوميا في الربع الثاني ٢٠١٨م، مقارنة بمعدل ٩,٩٠ مليون برميل يوميا و ٩,٩٧ مليون برميل يوميا خلال الربع الأول ٢٠١٨م والربع الثاني ٢٠١٧م، على التوالي.

نمو القطاع غير النفطي عن الربع المماثل من العام السابق بمعدل ٢,٤٪

نما القطاع غير النفطي، والذي شكل ٥٥,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني ٢٠١٨م، بمعدل ٢,٤٪ عن الربع المماثل من العام السابق ليصل إلى ٣٥٦,٩ مليار ريال سعودي (ارتفاع ٠,٤٪ عن الربع المماثل من العام السابق)، بدعم من توسع الإنفاق الحكومي. اتسع الإنفاق في الربع الثاني ٢٠١٨م بمعدل ٣٣,٥٪ مقارنة بالربع المماثل من العام السابق وبمعدل ٤٠,١٪ عن الربع السابق. تعزى أسباب نمو القطاع غير النفطي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي، حيث ارتفع في القطاع خلال الربع الأول ٢٠١٨م عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٤,٠٪ إلى ١٠٤,٩ مليار ريال سعودي مقابل ١٠٠,٨ مليار ريال سعودي في الربع الثاني ٢٠١٧م. ارتفع أيضا في القطاع الخاص خلال الربع الثاني ٢٠١٨م عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١,٨٪ إلى ٢٥٢,٠ مليار ريال سعودي مقابل ٢٤٧,٦ مليار ريال سعودي في الربع الثاني ٢٠١٧م. شكل كل من ارتفاع الضرائب نتيجة تطبيق ضريبة القيمة المضافة وارتفاع أسعار الوقود الكهرباء ضغطا على نمو القطاع الخاص.

الشكل ٢: مساهمة القطاعات في الربع الثاني ٢٠١٨ بالأسعار الثابتة

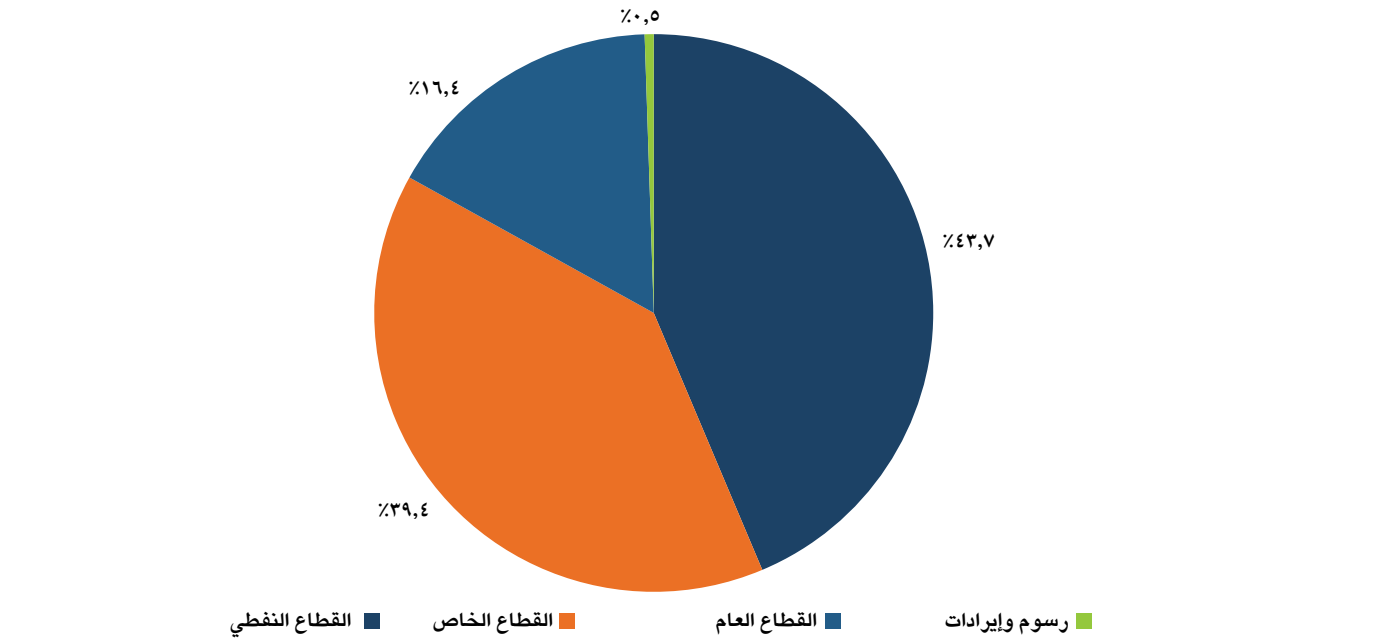

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

أداء القطاعات

جاء النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني ٢٠١٨م عن الربع المماثل من العام السابق في معظمه نتيجة لنمو قطاع الخدمات الحكومية بمعدل ٤,٨٪، التمويل والتأمين والعقار وخدمات الأعمال بمعدل ٤,٣٪، والخدمات المجتمعية والاجتماعية والفردية بمعدل ٣,٢٪، ثم قطاع المناجم والمحاجر بمعدل ١,٧٪. عموما، سجلت قطاعات في كل من التشييد والبناء (انخفاض ٣,٢٪، الضيافة (انخفاض ٠,٥٪)، النقل والاتصالات (انخفاض ٠,٥٪) نموا سلبيا عن الربع المماثل من العام السابق. استمرت معاناة قطاع التشييد والإنشاء، للربع العاشر على التوالي، حيث تأثر بانخفاض الإنفاق الحكومي على قطاع البنية التحتية، وتباطؤ نشاط القطاع العقاري. كما تأثر قطاع النقل بانخفاض الإنفاق الحكومي، إضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود. يستمر قطاعي البنية التحتية والنقل الأقل ضمن مخصصات النفقات السنوية المدرجة في الميزانية خلال النصف الأول من العام الحالي، حيث تمثل نسبة ٢٢٪ فقط من إجمالي النفقات السنوية المدرجة في الميزانية لاستخدام القطاع حتى الآن. أدى تنفيذ نظام ضريبة القيمة المضافة إلى التأثير على إنتاج قطاعي التجزئة والضيافة، حيث تراجع بنسبة ٠,٥٪ خلال الربع مقارنة بنمو ٠,٤٪ خلال الربع الثاني ٢٠١٧م.

الشكل ٣: مكونات الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

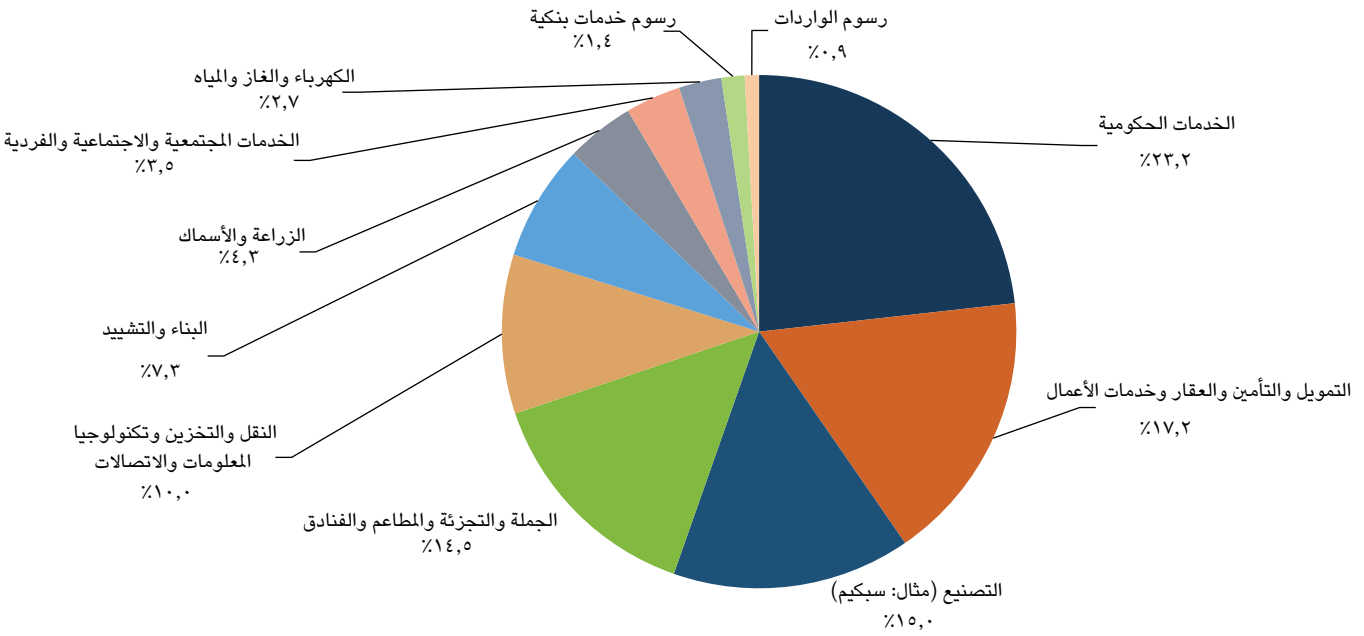

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل ٤: نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

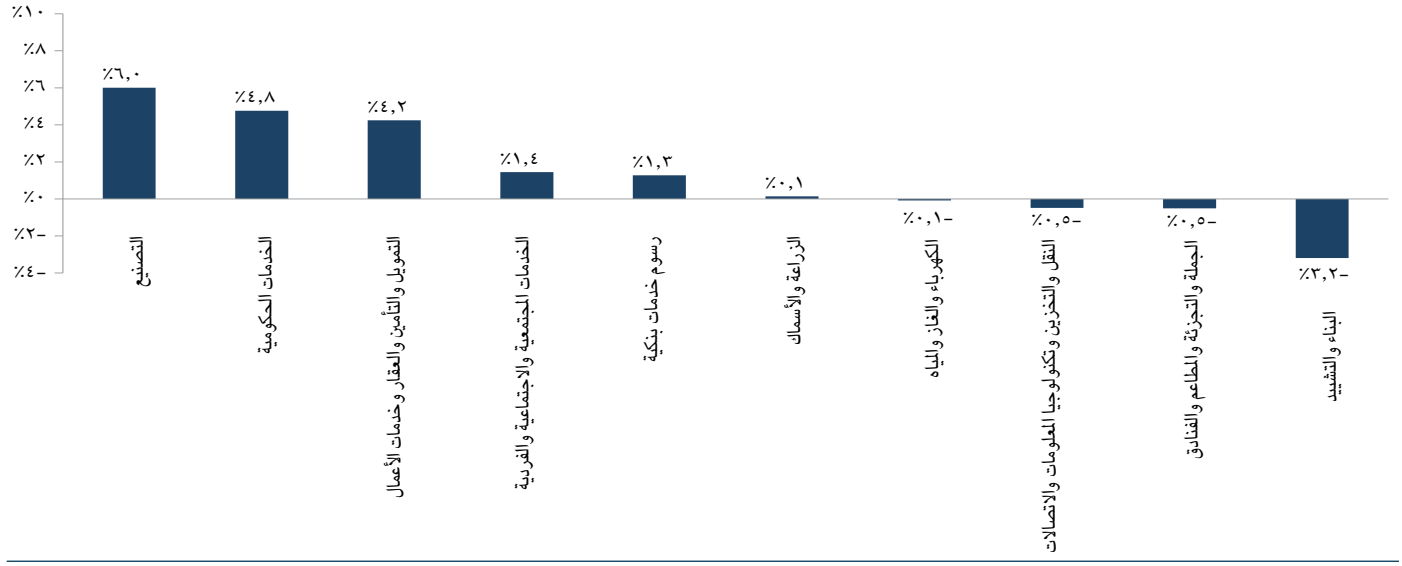

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

نظرة على الناتج المحلي الإجمالي العام ٢٠١٨م

شـــهدت المملكة العربية السعودية أســـوأ تباطؤ نمو منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨م إلى ٢٠٠٩م خلال عام ٢٠١٧م، بينما بدأ تعافي الاقتصاد بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠١٨م بدعم من ارتفاع أســـعار النفط الخام والإنتاج النفطي والميزانية المالية التوسعية، كما أدى الالتزام باتفاقية تخفيض إنتاج النفط في منظمة أوبك إلى ارتفاع إنتاج النفط لدى المملكة. يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ متوســـط إنتاج النفط في المملكة بمقدار ١٠,٣ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٨م. بالإضافة، وصلت أسعار النفط العالمية إلى أعلى مستوياتها منذ أربع سنوات، حيث بلغت أسعار خام برنت عند ٨٢,٢ دولار أمريكي للبرميل، نتيجة ظروف تقليص العرض بسبب فرض الولايات المتحدة عقوبات على إيران والمتوقع تطبيقها في شهر نوفمبر الحالي. حيث سيوفر هذا مزيدا من الدعم في نمو الإيرادات النفطية.

جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بدعم رئيسي من القطاع الحكومي، في حين يستمر القطاع الخاص بالتعافي بشكل بطيء من أثر ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء وتطبيق ضريبة القيمة المضافة. استمر تراجع قطاع التشييد والإنشاء، حيث تأثر بانخفاض الإنفاق الحكومي على قطاع البنية التحتية وتباطؤ نشاط القطاع العقاري. على الرغم من هذا، من المتوقع ارتفاع نشاط البناء مع بدء أعمال الإنشاء في مشروع "مدينة نيوم" بقيمة تقارب ٥٠٠ مليار دولار أمريكي. لكن التوقعات الاقتصادية الإيجابية انعكست في رفع تقديرات النمو من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. رفع صندوق النقد الدولي توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية في العام ٢٠١٨م للمرة الثانية، بداية من شهر أبريل إلى ١,٧٪ من ١,٦٪ ومن ثم في شهر يوليو إلى ١,٩٪. كما قام البنك الدولي برفع توقعاته في شهر أبريل إلى ١,٨٪ (البيانات السابقة: نمو ١,٢٪).

الشكل ٥: النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي السعودي

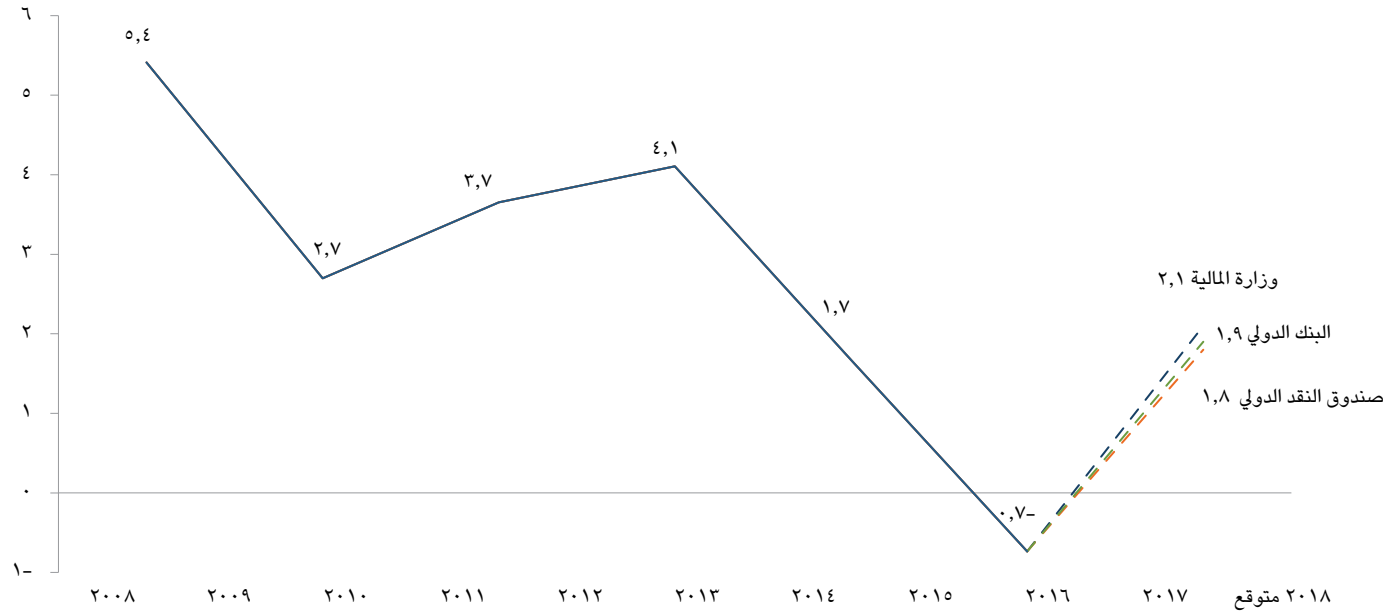

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي

إخلاء المسؤولية

تحتوي هذه الوثيقة على معلومات سرية لاطلاع واســـتخدام الأشخاص المعنيين بها ولا يمكن إعادة إنتاجها أو توزيعها لأي شخص آخر أو نشرها أو نشر أي جزء منها مهما كان الغرض.

أعد هذا التقرير اعتمادا على مصادر بيانات متاحة للعموم يعتقد أنها جديرة بالثقة. يحتمل أن ميفك كابيتال لم تتحقق من جميع هذه المعلومات مع أطراف أخرى. لا تضمن ميفك كابيتال أو مستشاريها أو مدرائها أو موظفيها دقة أو منطقية أو شمولية المعلومات الواردة من أي مصدر قدم المشورة في هذا التقرير، وبأي حال من الأحوال لا يمكن اعتبار ميفك كابيتال أو مستشاريها أو مدرائها أو موظفيها مسؤولين (نتيجة للجهالة أو غيرها) عن أي خسارة أيا كان نوعها نتيجة لاستخدام هذه الوثيقة أو محتوياتها أو ناتجة عن أي علاقة بهذه الوثيقة.

لا تهدف هذه الوثيقة إلى التوصية ببيع أو شراء أي أوراق مالية أو ســـلع أو عملات. أيضا، لا يمكن اعتبار هذه الوثيقة كمشورة مصممة لاستثمار خاص. تم إعداد هذه الوثيقة دون اعتبار للظروف والأهداف المالية الشخصية لأي جهة تستلمها. تعتمد ملائمة أي استثمار أو عملة على الظروف والأهداف الخاصة بكل مستثمر. قد لا تكون الاستثمارات الوارد ذكرها في هذه الوثيقة ملائمة لجميع المستثمرين.

لا يجب الاعتماد على هذه الوثيقة أو استخدامها بدلا من اتخاذ القرارات باستقلالية.

قد تتضمن هذه الوثيقة بعض العبارات أو التقديرات أو التوقعات ذات العلاقة بأداء متوقع مســـتقبلا لأوراق المالية أو ســـلع أو عملات مقترحة. تعتمد مثل هذه العبارات أو التقديرات أو التوقعات على معلومات نعتبرها ذات مصداقية وقد تعكس فرضيات مختلفة توقعا لتطورات اقتصادية محتمل حدوثها، لكنها غير مدققة بشكل مستقل وقد تتحقق صحتها وقد لا تتحقق. لا نقدم أو نضمن، لا صراحة ولا ضمناً أي من العبارات أو التوقعات أو التقديرات أو ملائمتها للغرض المقصود منها وينبغي أن لا يعتمد عليها.

الآراء المتضمنة في هذا التقرير هي آراؤنا الحالية بتاريخ إعداد هذه الوثيقة ويمكن أن تتغير دون إشعار مسبق.

ميفك كابيتال
MEFIC Capital

إخلاء المســـؤولية: هذا التقرير من إعداد وإصدار شركة ميفك كابيتال، شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالي في المملكة العربية السعودية، كما تم تعميمه ونشره لأغراض العلم بمحتوياته فقط. جميع البيانات الإحصائية والمعلومات المتضمنة في التقرير من مصادر نعتقد بمصداقيتها، لكن لا نضمن اكتمالها أو شـــموليتها. لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بنا على البريد الإلكتروني: investmentresearch@mefic.com.sa